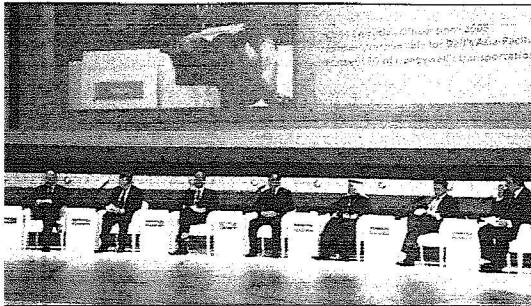


يجمع قارات العالم في العاصمة السعودية.. برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين

منتدى التنافسية الدولي تجمع دولي بصيغة عالية ومبادرات بروح سعودية

دورة هذا العام تكمل مسيرة عقد ٣ دورات سابقة نجحت في توجيه استثمارات نوعية إلى المملكة



عدد من المتحدثين في منتدى التنافسية الثالث



الأمير محمد الفيصل وبييل جيتس في منتدى التنافسية الأول

يشكل منتدى التنافسية الدولي التي أسسته الهيئة العامة للاستثمار في العام ٢٠٠٦، أكبر تجمع اقتصادي سنوي لحركي المال في أكثر الدول تأثيراً في الاقتصاد العالمي كأمريكا والصين، وكذلك بعض الدول الصناعية المتقدمة التي يشارك ممثلون منها في أعمال المنتدى، الذي يطرح قضايا الاقتصاد العالمي الراهنة ضمن إطار التنافسية المسؤولة، وإطلاق مبادرات جديدة تعنى بتشجيع القطاع الخاص، لتبني ممارسات مبتكرة وبرامج قطاعية جديدة، تحري البيئة التنافسية المسؤولة، وتفتح للقطاع الخاص المشاركة الفعالة في دعم التنمية المستدامة على المدى البعيد.

ويحمل المنتدى رسالة مهمة تتمثل في رفع مستوى الوعي والاهتمام تجاه تحديات التنافسية

المحلية والعالمية، ومناقشة المواضيع ذات العلاقة بالتنافسية، مثل بيئة الأعمال والتجارة الدولية والتنمية المستدامة والبيئة وتطوير الموارد البشرية والإبتكار والوعلة، إضافة إلى مواضيع الاقتصاد الكلي والجزيئي التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتنافسية.

ويعد تنظيم ملتقيات التنافسية هو أحد الآليات التي تستخدمها الهيئة في سياق برنامج ١٠ في ١٠، الذي يستهدف الوصول بالملكة إلى مصاف أفضل عشر دول في العالم من حيث تنافسية بيئة الاستثمار نهاية عام ٢٠١٠م، وهو ما تعده الهيئة الهدف الرئيس لها.

المنتدى الأول:

وبات المنتدى لقاءً سنوياً يتخذ من الرياض مقراً دائماً له، منذ انعقاد دورته الأولى في الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٦ تحت عنوان "تقنية المعلومات كمحفز للتنافسية"، والذي حضره بيل غيتس رئيس مجلس إدارة شركة مايكروسوفت كمحدث رئيسي في المنتدى، إضافة إلى أكثر من ألف شخص من مسؤولين حكوميين وأكاديميين ورجال وسيدات أعمال. وتناولت ورقة غيتس دور الاتصالات وتقنية المعلومات في تفعيل عوامل التنافس الاقتصادي في السعودية، وانعكاسات هذا الدور على التنمية الاقتصادية والتقنية التي تشهد بها البلاد في الوقت الحالي، سواء من حيث التحديات وسبل مواجهتها، أو من حيث فرص النمو والنجاح وطرق تفعيلها. وناقش المنتدى

في دورته الأولى، دور تقنية المعلومات وصناعة الاتصالات في النهوض بالاقتصاد الوطني، فضلاً عن استكشاف أثر هذين القطاعين بوصفهما أبرز محفزَي التنافسية الاقتصادية في المملكة، إذ يعد قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من المحركات الحيوية التي تستخدم في وضع اللبنة الأولى للاقتصاد القائم على المعرفة.

المنتدى الثاني:

وناقش منتدى التنافسية الدولي الثاني ٢٠٠٨، الذي جاء تحت عنوان "التنافسية محرك للنمو الاقتصادي"، ورعى حفل افتتاحه ٢٠ يناير ٢٠٠٨م، نيابة عن خادم الحرمين، أمير منطقة الرياض الأمير سلمان بن عبدالعزيز، أبرز القضايا والتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي والمحلي، من منظورات مختلفة، واحتوى المنتدى على ١٢ جلسة حوار تركز على أهم الموضوعات التي تتعلق بالتنافسية وتأثيرها على النمو الاقتصادي المحلي والعالمية، مع التركيز على بعض القطاعات الحيوية.

وتناول المنتدى عدة محاور ذات علاقة برقع تنافسية الدول في مجالات الاستثمار والصحة والتعليم والتدريب وغيرها من المجالات التي تساعد الدول على تحسين تنافسياتها، واستقبلت الوزير الناصح في جمهورية سنغافورة لي كوان يو، الذي يعد واحداً من أبرز زعماء العالم في العصر الحديث، إذ استطاع على مدى أكثر من ٣٠ عاماً أن يصنع واحدة من أكبر المعجزات الاقتصادية، عندما تمكن من تحويل بلاده من جزيرة فقيرة إلى واحدة من الاقتصادات المتقدمة، وإحدى دول العالم الأول حتى أصبحت سنغافورة أكثر دول العالم تنافسية لعشر سنوات متتالية، وأفضل دول العالم من حيث تطور الخدمات الصحية والتعليمية، كما شارك رئيس مجلس الإدارة المدير التنفيذي لشركة سيسكو ستنتز

العالمية جون تشامبر.

كما استقبل المنتدى كذلك، نخبة من أبرز الشخصيات والقيادات الاقتصادية والسياسية والفكرية في العالم، وشارك في هذا التجمع العالمي عدد من كبار المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال السعوديين بأوراق عمل، لإلقاء الضوء على تجربة السعودية في رفع مستوى التنافسية الاقتصادية، من أجل لعب دور فاعل في دفع عجلة نمو الاقتصاد العالمي، إضافة إلى نحو ٥٠ شخصية من كبار قادة الأعمال والاقتصاد والسياسة في العالم الذين ناقشوا أبرز القضايا والتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي والمحلي من منظورات مختلفة، كما شارك في المنتدى معالي الدكتور هاشم يماني وزير التجارة والصناعة، ومعالي المهندس محمد جميل ملا، وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، ومعالي الأستاذ عمر الدباع محافظ ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، ومعالي الدكتور محمد بن إبراهيم السويل رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ومعالي المهندس خالد بن عبدالله المحم مدير عام الخطوط السعودية.

في حين ضمت قائمة المتحدثين الرئيسيين وقائمة مديري حلقات النقاش بالمنتدى مجموعة من كبار الأساتذة الذين يمثلون مؤسسات علمية واقتصادية عالمية رائدة، ومن ضمنهم الدكتور مايكل بورتي البروفيسور في جامعة هارفارد، والدكتور جون كويلش العميد المشارك بكلية إدارة الأعمال جامعة هارفارد، والبروفيسور ستيفان غارلبي مدير أي أم دي التنافسية، والبروفيسورة جين لسنون زميل ومدير برنامج المسؤولية الاجتماعية بجامعة هارفارد، والدكتور

عموري لوفينز رئيس مجلس إدارة معهد وروي ماونتن، هذا بالإضافة إلى مشاركة كبار قادة الأعمال الذين يمثلون كبرى الشركات العالمية ومنها: السيد جون تشامبيرز رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لشركة سينكو، والسيد ألان بوكمان الرئيس والمدير التنفيذي لشركة فلو، والسيد بيفيد كيم رئيس مجموعة دايسنغ، ود. جرويرن دالاند رئيس الوزراء السابق للترويج والمدير العام السابق لمنظمة الصحة العالمية، ود. دانييل فاسيلا رئيس مجموعة نوفارتيس، والسيد ناندان نايلكاني المدير التنفيذي لشركة انفوسيس، ود. أكسيل كلوس هيثمان الرئيس والمدير التنفيذي لشركة لانكسيس، ود. هارموت ميهدورن المدير التنفيذي لشركة نوتشه بان، والسيد نايجل تيرنر المدير التنفيذي لشركة بي إم آي، والسيد تيريس ماثيوز رئيس مجموعة ويزلي كلوف، ود. ويرثير برنت عضو مجلس إدارة شركة ساب، والسيد شني تاي ون رئيس شركة إس كيه للانصالات، والسيد هيكتور رويز الرئيس والمدير التنفيذي لشركة إيه إم دي، والسيد دون ثورنيل رئيس مجلس التنافسية الوطني الإيرلندي، والسيد ياسويكي نامبو الرئيس والمدير التنفيذي لشركة باسونا والعديد من الأسماء العالمية المرموقة.

المنتدى الثالث:

استضافت الهيئة العامة للاستثمار منتدى التنافسية الدولي الثالث الذي عقد خلال الفترة ٢٥ إلى ٢٧ يناير ٢٠٠٩ تحت عنوان "التنافسية المسؤولة في عالم متسارع الأبحاث" لمناقشة المحددات اللازمة لكي ترفع الدول والشركات تنافسياتها بمسؤولية، والتزاماً بقيم المنافسة الشريفة التي تخدم بلدانها والعالم، في وقت يعاني فيه العالم من أزمة اقتصادية عاصفة.

وجاءت أهمية المنتدى انطلاقاً من اللقبة العالية التي يحظىها أكثر من ١٠٠ متحدث من بينهم رؤساء دول ووزراء ورؤساء عدد من كبريات الشركات العالمية، إضافة إلى العديد من الشخصيات التي واجهت تحديات كبيرة في ظل التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي. وعقد خلال المنتدى ٢٠ حلقة نقاش، تناولت أهم القضايا العالمية المعاصرة ذات العلاقة بتنافسية الاقتصاديات، وفي مقدمتها الأزمة المالية العالمية وكيفية الخروج منها، كذلك ناقش المنتدى تحديات الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٠٩، كما تم استكشاف الرابط بين التنافسية والرياضة، وتطرق إلى مدى تأثير الأزمة الحالية على الاستثمارات الفردية والشركات الصغيرة المتوسطة.

وقال الملك عبدالله في كلمته الافتتاحية لأعمال منتدى التنافسية الدولي في نسخته الثالثة في الرياض، والتي ألقاها نيابة عنه الأمير متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية: إن الأزمة قد تمتد لفترة طويلة ما لم تعمل جميع الدول والمنظمات ذات العلاقة نحو اتخاذ السياسات الملائمة، والتدابير اللازمة للتعامل مع هذه الأزمة بحس إنساني مسؤول.

وأكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أن المملكة ستستمر في اتخاذ السياسات الاقتصادية الضرورية ليواصل اقتصادها النمو، مشيراً إلى مواصلة تنفيذ برنامج الاستثمار الحكومي من خلال الإنفاق على المشاريع والخدمات الأساسية، وتعزيز الطاقة الاستيعابية، وأن يتجاوز برنامج الاستثمار للقطاعين الحكومي والنفطي ٤٠٠

مليار دولاراً خلال الأعوام الخمسة المقبلة. وشهد المنتدى الإعلان عن الفائزين بجائزة تحمل اسم "جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة" التي أطلقتها مؤسسة الملك خالد الخيرية، وناقش المنتدى المحددات اللازمة لكي ترفع الدول والشركات تنافسياتها بمسؤولية، والتزام بقيم المنافسة الشريفة التي تخدم بلدانها والعالم، وأنه يدخل في هذا الإطار قضايا مثل المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتنمية رأس المال البشري، وموضوعات عدة تتعلق بالاقتصاد العالمي، في الوقت الذي يعاني فيه العالم من أزمة اقتصادية عاصفة، وتعتبر التنافسية المسؤولة أكثر ما يحتاج إليه العالم اليوم وإن ضعفاً في السابق كان أحد أسباب الأزمة المالية الحالية.

ووضع خبراء في هذا المنتدى من بينهم رؤساء دول ووزراء تجربتهم عبر محاور اقتصادية ساخنة في الاقتصاديين العالمي والمحلي، وكان من أبرزهم: كارلوس غصن رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة نيسان، وماري روبنسون الرئيسة السابعة لأيرلندا، وجين كريتين رئيس وزراء كندا العشر، ومايكل بورتر البروفيسور في كلية هارفرد للأعمال، وشينزو أبي رئيس وزراء اليابان التسعون، ومهايتي محمد رئيس وزراء ماليزيا الرابع، إضافة إلى عدد من المسؤولين في المملكة العربية السعودية.

وأعلن عن نتائج الجوائز التي أطلقت خلال المنتدى منها: جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة، وجائزة مايكل بورتر للاستراتيجيات الإبداعية، وقائمة أسرع ١٠٠ شركة سعودية نمو.

وتضمن إلى قائمة المتحدثين أبطال رياضيين أولمبيين مثل: كارل لويس، ومارك فلبسيس، الذين ناقشوا العلاقة بين الرياضة والتنافسية.

لورى مدير متحف الفن الحديث، وكلاويو كاستيلونوي رئيس مجلس إدارة شركة إم فى أجوسا.

مبادرات منتدى التنافسية الدولي:

برنامج السعودية – أكسفورد للقيادة والإدارة المتقدمة ٢٠١٠، وهو مبادرة مشتركة للهيئة العامة للاستثمار، وبرنامج الشمال للتنمية بالتعاون مع كلية "Said" لإدارة الأعمال بجامعة أكسفورد، والغرض من هذه المبادرة هو الارتقاء بمهارات القادات التنفيذيين من منظمات القطاعين العام والخاص الذين سيكون لهم الباع الأطول في تحسين القدرة التنافسية للمملكة العربية السعودية، ونقل اقتصادها ومجتمعها إلى منزلة أعلى وأفضل.

منتدى السعودية – أكسفورد للقيادات – أحد فعاليات منتدى التنافسية الدولي لعام ٢٠١٠، حيث تنظم الهيئة العامة للاستثمار بالاشتراك مع برنامج الشمال للتنمية وكلية "Said" لإدارة الأعمال بجامعة أكسفورد أول دورة لمنتدى السعودية – أكسفورد للقيادات (SOL) الذي يجمع بين خريجي برنامج السعودية – أكسفورد للقيادة والإدارة المتقدمة، والمشاركين الجدد الذين اختبروا لحضور برنامج السعودية – أكسفورد (SOAMLP) لعام ٢٠١٠، مع عديد من المفكرين والقادة الدوليين البارزين.

ويعد منتدى السعودية – أكسفورد للقيادات فرصة جديدة لاستكشاف آفاق التحديات والممارسات القيادية مع نخبة من الأكاديميين وقادة الأعمال البارزين من أكسفورد والمملكة العربية السعودية، كما أنه فرصة للخريجين لإحياء الروابط بينهم وبين زملائهم وأقرانهم

المتغيرات الجديدة ودور ربط التكلفة بارتفاع الخدمات الصحية، إضافة إلى مناقشة قضايا البيئة والاستدامة، وسيتم الإجابة على كثير من الأسئلة التي فرضتها الأزمة المالية العالمية حول جدوى النظام الاقتصادي العالمي، وما إذا كان ٢٠١٠ عام الخروج من الأزمة المالية أم استنادها، وأيضا لمعرفة الخصائص المميزة لنظام اقتصادي عالمي أكثر استدامة، والدور الذي تلعبه قمة الـ ٢٠

في إصلاح النظام الاقتصادي العالمي. ويتطرق المنتدى إلى مدى فعالية الجيود الدولية تجاه الاستغناء عن الوقود النقطي والإحفوري، وعند أي نقطة في المستقبل ستصبح الطاقة المتجددة وبدائلها ذات قدرة تنافسية حقيقية، خصوصا أنه بالرغم من التقدم في تقنيات الطاقة المتجددة، إلا أنها لا تفي باحتياجات العالم للطاقة، حيث نجد أن أكثر من ٨٠ في المائة من احتياجات الطاقة تعتمد على الوقود النقطي والإحفوري.

ومن أبرز المتحدثين في المنتدى، وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) الدكتور محمد الجاسر، جون تشامبرز رئيس مجلس إدارة مؤسسة سيسكو سبستيم ومديرها التنفيذي، مايكل ديل المؤسس والمدير التنفيذي لشركة ديل، جيفرى آر. ايميلت رئيس مجلس إدارة شركة جنرال إلكتريك، جيسس ولفسون الرئيس التاسع للبنك الدولي، جيسس ثورلى رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لشركة أرنست أند يونج، نيكولاس هايك رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة أسواتش جروب لصناعة الساعات، دانيال ايبستي أستاذ كرسي هيل هاوس لقانون وسياسات البيئة في جامعة ييل، فرانك جيري من شركة جيري بارتنرز المحدودة، جين

كما أن قائمة المتحدثين حظيت بأسماء أكاديمية متخصصة في مجال الإدارة والاقتصاد، وأيضا بعض الأسماء السياسية اللامعة التي أثرت بدورها في حركات التقدم للائحة التي داخل بلدانها كرئيس الوزراء للبرازيل السابق ميناير محمد.

المنتدى الرابع:

يرعى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، منتدى التنافسية الدولي الرابع ٢٠١٠، الذي سيقام تحت شعار «التنافسية المستدامة، وتنظفه الهيئة العامة للاستثمار في العاصمة السعودية الرياض الذي ينطلق اليوم ويستمر حتى ٢٦ كانون الثاني (يناير) الحالي، بمشاركة عدد من كبار المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال السعوديين، إضافة إلى أكثر من ١٠٠ شخصية من كبار قادة الأعمال والاقتصاد والسياسة في العالم والذين سيناقشون عبر أوراق عمل أبرز القضايا والتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي من منظورات مختلفة.

ويقف خبراء ومختصون محليون وعالميون على آخر مستجدات الأزمة المالية العالمية وتداعياتها بعد عام على حدوثها، وعن الرؤية لهذه الأزمة خلال عام ٢٠١٠، وكذلك التطورات الحديثة في النظام الاقتصادي الدولي.

وسيتضمن المنتدى نحو ١٥ حلقة نقاش تركز على أهم المواضيع التي تتعلق بالتنافسية المستدامة من حيث المفهوم والحوافز والمتطلبات والتحديات، إلى جانب القدرة التنافسية من منظور اجتماعي وسياسي وديني. كما ستتم مناقشة التطورات الحالية والمستقبلية في النظام الصحي العالمي في ظل

مبادرة الشركات المائة السعودية الأسرع

نمو "SFG100"

إن تتبع تأثير زيادة التنافسية في أي اقتصاد يعني أن يكون مهمة مشغلة للهمة والعزيمة. ومن أحد المؤشرات التي تبين سلامة أي اقتصاد ونموه ضمنياً - وتأثيره المباشر على خلق فرص عمل - هو قياس معدل النمو للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات ما بين الصغيرة والمتوسطة. ومثل هذه البيانات الإحصائية عن النمو - لو جمعت بطريقة سليمة - يمكن أن تساعد في استخراج نموذج بيانات - يمكن الإسترشاد به - فيما يتعلق بنمو الشركات والتنوع الاقتصادي وإتاحة فرص العمل، وما إلى ذلك. وتقيس القائمة لإحصاءات النمو عن طريق معدل النمو السنوي المركب، وتجمع أيضاً معلومات أخرى مثل فرص العمل المتاحة من ستة إلى أخرى لكل من الشركات التي عمرها خمس سنوات وأكثر، والشركات التي عمرها أقل من خمس سنوات. وأخذ مركز التنافسية الوطني على عاتقه هذه المبادرة للمساعدة في توفير توصيات تتعلق بالسياسات لتساعد البلاد في إيجاد بيئة استثمارية محفزة للأعمال وأكثر تنافسية للشركات صغيرة الحجم.

وتعد قائمة الشركات المائة السعودية الأسرع نمواً في المملكة مشروعاً سنوياً تديره شبكة "أول وورلد" وتدعّمه صحيفة الوطن السعودية - وهي واحدة من أكثر الصحف السعودية انتشاراً وقرأة - بالمشاركة مع مركز التنافسية الوطني التابع للهيئة العامة للاستثمار، وكل من شبكة "أول وورلد" وصحيفة "الوطن" شريكين مؤسسين للمشروع ومعهم مركز التنافسية الوطني. وفي السنة الثانية لصوره قائمة الشركات المائة الأسرع نمواً في المملكة شملت القائمة كل من الشركات التي يزيد عمرها عن خمس سنوات والشركات المبتدئة - وهي الشركات التي يستحق أن يؤخذ نموها في الاعتبار - كإشارة إلى القوة الكاملة للاقتصاد السعودي ومآلاته.

وتسلط قائمة الشركات المائة الأسرع نمواً في المملكة الضوء على جيل جديد من الشركات التي تخلق فرصاً للعمل، وتتخفّ روح الابتكار والنمو. حيث إننا هي المؤشر الرئيسي للقدرة التنافسية للمملكة. ومن خلال لغت الأناظر نحو هذه الشركات، ستكون قائمة الشركات المائة الأسرع نمواً في المملكة بمثابة انطلاق جديدة للجيل الجديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة

الحجم، بما يكلّف مستقبلاً مزحراً للمملكة، وهذه هي الشركات الحقيقية التي لديها نمو حقيقي وتحرز نجاحات حقيقية.

أكبر 100 شركة مستثمرة في المملكة: نظراً للعلاقة المباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية، ونظراً لأن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعد انعكاساً للبيئة التنافسية المحفزة للاستثمار، شرعت الهيئة العامة للاستثمار في تحسين بيئة الاستثمار في المملكة لجذب المزيد من الاستثمارات، لتكون بمثابة عامل تحفيز يمكن البلاد من أن تصبح اقتصاداً قائماً على المعرفة.

ومن الشواهد التي تثبت زيادة معدل القدرة التنافسية للمملكة هو حصولها على المركز 14 في ترتيب الدول الأكثر تلقياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تقرير الاستثمار العالمي، الصادر هذا العام من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الإونكتاد"، والذي يقيس الاستثمار الفطري في الاقتصاد الوطني لبلدان العالم.

ونجد أن ترتيب المملكة في تقرير الاستثمار العالمي لـ "الإونكتاد" يتناغم مع تقدم مركز المملكة في تصنيف "تقرير سهولة أداء الأعمال" الصادر عن مؤسسة التنوير الدولية IFC التابعة للبنك الدولي، حول سهولة ممارسة أنشطة الأعمال حيث توثبت المملكة المرتبة 13 عالمياً.

وحرصاً من الهيئة العامة للاستثمار على تقدير مساهمة المستثمرين في التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي للمملكة، فقد خصصت إحدى فعايليات منتدى التنافسية العالمي لتكريم وتقدير أكبر 100 مشروع مشترك وأجنبي في المملكة، وبالإضافة لما توفره زيادة مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية من فرص عمل جديدة ونقل للمعرفة.

الذين التقوا بهم أثناء الدورة التي تُعقد في إطار برامج الإدارة والقيادة المتقدمة بجامعة أكسفورد.

مؤشر التنافسية المسؤولة "RCI" وجائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة

مؤشر التنافسية المسؤولة RCI يضع المعايير والأسس التي يتم بها تحليل كيفية بناء الشركات السعودية للميزات التنافسية من خلال إدارة التأثيرات الاجتماعية والبيئية، فالمؤشر يراقب ما هو ابعده من برامج المشاريع المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية للشركات لمعرفة أسلوب الشركات في جذب المستخدمين والإبقاء عليهم وتنفيذ سياسات بيئية قوية وأسلوب العمل مع الموردين.

وتمكن استراتيجيات التنافسية المسؤولة الشركات من إدارة المخاطر، وتحسين الإنتاجية وبناء قيمة تجارية واكتشاف مصادر جديدة للإبداع. وتعتبر مؤسسة الملك خالد الخيرية راعي مبادرة مؤشر التنافسية المسؤولة السعودي، بالمشاركة مع الهيئة العامة للاستثمار، وتدعم هذه المبادرة مؤسسة "أكاونتايليتي" الدولية - وهي مؤسسة عالمية متخصصة بوضع المعايير ومؤشرات التنافسية المسؤولة حول العالم - التي طورت منهجية وفقاً للمعايير الدولية صممت خصيصاً لتناسب الظروف المحلية في المملكة وثقافتها، وترمي إلى تشجيع التعليم في الشركات المشاركة.

ووفقاً لمؤشر التنافسية المسؤولة فإن أقوى ثلاث شركات أداء - وهي تلك الشركات التي أحرزت أعلى النجاحات في أن تتواءم عملها على الأساسية مع برامجها للتنمية البيئية والاجتماعية - هي التي سوف تفوز بجائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة.